القطاع الخاص بين حتمية تحقيق النمو الاقتصادي و ضرورة حماية حقوق الإنسان

الدكتورة: **بن عثمـــان فوزيـــة**

أستاذة محاضرة "ب" - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2

الملخص:

تأتي هذه الدراسة لتبرز دور القطاع الخاص في مجال حماية حقوق الإنسان، بالنظر إلى دوره المحوري في تحقيق النمو الاقتصادي. من خلال توجيه دور الدولة صوب تدعيم البيئة المواتية لتفعيل النشاط الفردي ضمن إطار القطاع الخاص وتفعيل دور هذا الأخير كشريك حقيقي إلى جانب الدولة في التنمية، وذلك بالاحتكام إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

وسيتم التركيز ضمن هذه الورقة على أهم الحقوق التي يساهم في ضمانها القطاع الخاص خاصة في مجال الحق في العمل والخدمات الاجتماعية والحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.

Abstract:

The objective of this study is to show the private sector role as regards the protection of human rights, in view of its main role in achieving the economic development, by being based on social responsibility's principles and dealing with human right matters.

So that we will focus in this study on the main right which the private sector contribute in guaranteeing its existing , especially concerning the right of working, social services, limiting the poverty and raising the standard of living.

مقدمة :

يعد القطاع الخاص الفاعل والشريك الأساسي للحكومات في عملية التنمية. كما أن نتائج الدراسات تؤكد بوجود علاقة ايجابية وقوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن الإنتاجية ترتبط وبشكل وثيق بالنشاطات والاستثمارات التابعة للقطاع الخاص[1].

حيث تؤكد العديد من مدارس الفكر الاقتصادي في هذا الصدد على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه، يعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

غير أن المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج ونوعية الخدمة ومستوى الأسعار وتحقيق الأرباح وغيرها لم تعد لوحدها تشكل معايير تقييم أداء الشركات ومؤسسات القطاع الخاص. فثمة معايير أخرى مثل ثقافة العطاء والتطوع وأعمال الخير ودعم المجتمع المحلي التي أصبحت متجذرة أكثر فأكثر لدى مؤسسات القطاع الخاص، والتي من خلالها اكتسب الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2000 بعنوان التنمية البشرية وحقوق الإنسان، إلى أن غياب النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة يمثل عائقا كبيرا أمام تطبيق حقوق الإنسان[2].

وفي هذا السياق، يتزايد الإدراك، بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية، لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في تنمية المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية لهم، ومن ثم إعمال حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ذهبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أبعد من هذا عندما أوضحت بأن القطاع الخاص يقع عليه التزامات حقوق الإنسان[3].

وبناءا على ما تقدم، فان دور القطاع الخاص لم يعد يستهدف تحقيق الربح بأكبر معدلات النمو فقط، وإنما أصبح مطلوب منه في إطار انسنة العولمة العمل على حماية واحترام حقوق مختلف فئات المجتمع من فقراء ومهمشين وعاطلين عن العمل وغيرها. وهذا ما نحاول بيانه من خلال هذه الدراسة التي تتمحور إشكاليتها الرئيسية كما يلي:

كيف يمكن للقطاع الخاص في سياق نشاطه الاقتصادي المحقق للربح أن يعمل على حماية حقوق الإنسان؟

وستتم معالجة هذه الإشكالية وفق الطرح التالي:

- محددات دور القطاع الخاص في إطار تحقيق النمو الاقتصادي الضامن لحماية حقوق الإنسان.
- القطاع الخاص وحماية حقوق الإنسان..الاحتكام للمسؤولية الاجتماعية.

أولا: محددات دور القطاع الخاص في إطار تحقيق النمو الاقتصادي الضامن لحماية حقوق الإنسان

يغطي القطاع الخاص المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصاريف والتعاونيات وغيرها) بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق[4].

ويرى البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني، غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق وللمشاريع التجارية[5].

ويمكن القول، أن دور القطاع الخاص ضمن هذا المنحى لا يمكن أن يكون حقيقيا وفاعلا إلا إذا كانت له عناصر تساعد على تقويته وتطويره وإدامته، وتلك هي المحددات المتمثلة أساسا في نوعية الأطر التنظيمية بما فيها دعم البنية القانونية والمؤسسية للقطاع الخاص، وتنمية القدرات البشرية (القدرة على التنبؤ).

أولا: 1- نوعية الأطر التنظيمية

إن مفهوم القطاع الخاص يعني القطاع الذي يؤول إلى الأفراد بصفتهم أشخاص القانون الخاص، سواء أكانوا أفرادا أم شركات. والقطاع الخاص مرتبط عادة بالاقتصاد الحر، الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة لتحديد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي افتراض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة[6].

ووجود القطاع الخاص قد لا يتنافى مع وجود القطاع العام في دولة ليبرالية أو اشتراكية معتدلة. ولكن في الاشتراكيات المغلقة مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، فان القطاع الخاص ليس له مكانة محترمة، والدولة الليبرالية التي تسمح بتواجد القطاعين بجانب بعضهما البعض كما في أمريكا، فإنها تسمح كذلك بتدخل الدولة من خلال تخطيط فعال في تخصيص الموارد والتحقق من تنفيذ السياسات المرسومة.

والملاحظ أن التحول إلى اقتصاد السوق يمثل نبذ لاقتصاد الأوامر[7]. ولكنه لا يعني أن نترك الأمور بلا ضابط ولا قيد، إن اقتصاد السوق ليس مجرد ترك الأمور كلية للقطاع الخاص، أو كما

يعتقد الكلاسيكيون"دعه يعمل، دعه يمر". فالسوق في الأساس هي ترك الحرية للأفراد والمشروعات في إطار قواعد عامة للسلوك متفق عليها، ولذلك ليس صحيحا الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة[8]. بل الصحيح أن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وفق القواعد القانونية المنظمة لذلك، وتحديد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط وتحول دون الخروج على هذا الإطار وتوقع الجزاء على من يخالف تلك القواعد. لذلك نجد أن نشأة اقتصاديات السوق وازدهارها مرتبطة تاريخيا بنشأة الدولة الحديثة، فالسوق والقطاع الخاص لا يقوم ولا يزدهر إلا في نطاق دولة قوية ومعاصرة.

ومن ثم فإن دور الدولة لا يضعف مع اقتصاد السوق، ولكنه يتغير عند التحول إلى السوق من دولة تصدر الأوامر أساسا إلى دولة تقوم بوضع القواعد والعمل على احترام تنفيذها[9]، وبذلك تصبح الدولة دولة قواعد وليست دولة أوامر. وهو ما يسميه علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة بالدولة الناظمة[10].

ووجه الأهمية هنا في كون الدولة هي دولة قواعد، أنها هي المسئولة عن وضع الإطار القانوني لمباشرة نواحي النشاط الاقتصادي، ويكمن دورها عندئذ في التأكيد والمراقبة والإشراف على إتباع الأفراد لهذه القواعد في مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة، وقد تزايدت أهمية الدور التنظيمي للدولة من حيث أهمية وضع فواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة.

وبذلك فإن مفهوم الدولة الناظمة يوفر للقطاع الخاص حكومة قادرة على وضع أطر تنظيمية تكمن في وضع وتنفيذ سياسات ومراسيم ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها تنمية القطاع الخاص وتشجيعه على تحقيق النمو الاقتصادي وتدعيم الوفاء بحقوق الإنسان، وعلى الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من قبيل الحق في العمل وفي الرعاية الاجتماعية والحق في السكن والحق في الغذاء لكافي والصحي، الحق في الرعاية الصحية وغيره .

وفي هذا السياق يؤكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن تعزيز كفاءة الأسواق يجب أن يكون في إطار بيئة فعالة مؤسسية وتنظيمية وإشرافية وقانونية[11]. كما أن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تضطلعان بإصدار تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا منذ 2004 الذي يقدم المؤشر المركب- سهولة أداء الأعمال[12]- والمكون من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود ومؤشر إغلاق المشروع[13].

ويوضح الجدول التالي الترتيب العالمي لبعض الدول المتقدمة والنامية على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2012 .

الترتيب العالمي لبعض الدول على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2012.

البلد	الترتيب العالمي على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2012	البلد	الترتيب العالمي على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2012
سنغافورة	1	المملكة العربية السعودية	10
هونغ كونغ- الصين-	2	الإمارات العربية المتحدة	33
نيوزيلندا	3	قطر	36
الو.م.أ	4	البحرين	38
الدانمارك	5	تونس	46
المملكة المتحدة	6	سلطنة عمان	49
كندا	12	المغرب	94
ألمانيا	19	لبنان	104
اليابان	20	مصر	110
فرنسا	29	الجزائر	148

Source; Doing Business 2012, doing business in more transparent world . www.doingbusiness.org/

والتنسيق والتنفيذ والرقابة على سياساتها الاقتصادية مما أدى إلى تحسين الإدارة الاقتصادية فيها[14]. بأن يتم تدعيم إدارة المؤسسات الموجودة في قمة الدولة (الرئاسة، مجلس الوزراء، المجالس العليا، الوزراء) من خلال قياديين واستشاريين وخبراء على درجة عالية من المقدرة ومن خلال سهولة وصول إن معيار ترتيب الدول الأكثر إصلاحا على المستوى العالمي، اعتمد على منهجية ترتيب جميع الدول حسب عدد الإصلاحات وتأثيرها على سهولة أداء الأعمال، بحيث تم أولا اختيار الدول التي انتهجت ثلاثة إجراءات إصلاحية فأكثر في المجالات الرئيسية أو الفرعية للمؤشر، ثم مقارنة تأثير هذه الإصلاحات على مدى تحسن ترتيب الدولة وفقا للمؤشر النهائي فيما بين العام الحالي والماضي وكلما زادت درجة التحسن، كلما ارتفع تصنيف الدولة في مجال الإصلاحات.

وطبقا للجدول أعلاه فان دولا نامية تمكنت من إجراء إصلاحات في المجالات الرئيسية للمؤشر، مست إلغاء 6 إجراءات تأسيس الكيان النظامي للمشاريع الجديدة، وإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد وبدء النشاط، كما تم إلزام المكتب الخاص بتجميع المعلومات كما في المملكة العربية السعودية مثلا، باصدار تقرير يتضمن المخاطر الائتمانية للشركات مما يؤدي إلى تقوية مؤشر الحصول على الائتمان، هده الإصلاحات حسنت من ترتيب بعض الدول النامية وجعلها ضمن الدول الخمسين الأولى، ويتعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، فيما تسجل الجزائر أسوأ المراتب على مؤشر سهولة أداء الأعمال برتبة125، ما يجعلها غير مؤهلة بعد لخلق بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار.

ومؤشر سهولة أداء الأعمال هو مكون للمؤشر العالمي للحكم والمتمثل في مؤشر نوعية الأطر التنظيمية[15]، المقدم من طرف البنك الدولي.

أولا: 2- تنمية القدرات البشرية – القدرة على التنبؤ

إن فعالية[16]دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي إمكانية الوفاء بحقوق الإنسان، إنما يتحدد وبشكل وثيق بدرجة كفاءة القيادات والخبراء والموظفين والعاملين، وبمدى توفر المعلومات والبحوث التي تمد السياسات بالتحليل والبدائل، بمعنى يتحدد بدرجة تنمية القدرات.

ومفهوم تنمية القدرات البشرية يطلق على العملية التي يطور من خلالها الأفراد والمنظمات والمؤسسات أداء الوظائف بفعالية وكفاءة وبطريقة يمكن إدامتها[17]، على اعتبار أن القدرة تعني الإمكانات البشرية – المعرفة والمهارات – على تنفيذ وظيفة أو مهمة معينة. وتبعا لذلك، فقد أوضح مشروع برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا ضمن الالتزام الثالث: بناء القدرات البشرية والمؤسسية على أن ذلك يتم وفقا لما يلي[18]:

1- تشجيع القطاع الخاص على استكمال جهد القطاع العام في توفير البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ضمن إطار تنظيمي مناسب.

2- زيادة الأموال المرصودة في الميزانية للبنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك زيادتها عن طريق إعادة توزيع الموارد بين القطاعات، واتخاذ تدابير مناسبة لاسترداد التكاليف تراعى فيها حماية الفقراء.

3- إيجاد مناخ كفؤ للاستثمار في القطاع الاجتماعي، وتعزيز فعالية هذا الاستثمار، بما في ذلك زيادة الاعتماد على نهج يقوم على مشاركة المجتمع المحلي في تصميم وتطبيق وتقييم التدابير المتعلقة بتقديم البنية الأساسية والاجتماعية، خصوصا حتى أجل تحسين أحوال الفقراء في المجتمع المحلي بعدة طرق، منها البناء على التقاليد الراسخة لتبادل المساعدة الطوعية وأشكال المساعدة الذاتية في رأس المال الاجتماعي.

4- توفير التدريب، والتدريب أثناء الخدمة لمقدمي الخدمات الاجتماعية ولاسيما المعلمين، وموظفي الرعاية الصحية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين.

لذلك نجد أن احد جوانب القوة التي تتميز بها دول شرق آسيا، مثلها في ذلك مثل الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، يتمثل في القدرات التي اكتسبتها في التخطيط، المعلومات والمعارف ووجود البحوث المعمقة التي تفيد السياسات بالتحليل وتمدها بالبدائل.

وعلى اعتبار أن الالتزام بحماية حقوق الإنسان في هذا المجال، لا يوفر فقط سيادة القانون وتشريع متكيف مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والعالمية، وإنما أيضا يوفر إدارة تنبؤية.

لذلك نجد أن تدعيم إدارة السياسات في مجال قطاع الأعمال يتم أيضا من خلال رصد وتقييم مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات أو الصدمات المحتملة وإمكانية إدارة المخاطر[19]. ولا يتحقق ذلك إلا باكتساب القدرة على التنبؤ التي تعد كأداة في خدمة الإدارة الاقتصادية بامتلاك قدرات ومحفزات كافية من حيث المعرفة والمهارات لتولي الأعمال والمهام وممارسة النشاطات المفيدة للعمل وتطوره.

والقدرة على التنبؤ تتكون من التنبؤ وإسقاط الحاجات المستقبلية من الإدارة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل بغية تحليل الانحرافات واستخدام وسائل مقبولة لتسويه الوضع بين واقع الإدارة الاقتصادية الحالية والحاجات المستقبلية فيها، طبقا لما يتطلبه الواقع الاقتصادي الاجتماعي. وكما يقول جون جاردنز: "في هذه الفترة من التعقيد يجري تصميم المشاريع الكبرى ويكون تنفيذها من جانب ذلك النوع من الرجال الذي يمتلك الرؤية عما ستكون عليه الأمور، ويمتلك ذلك الأسلوب في الوصول إلى هناك، هو الرجل الذي يحمل فكرة في رأسه، ومفتاح البراغي المعدل في يده"[20].

وقد أدرك كل من البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية القصور الموجود في إدارة الاقتصاد وقطاع الأعمال والسياسات في المنطقة العربية، وضعف أو تعثر القطاع الخاص في تحسين الأداء، وافتقاره للكفاءة والفعالية المطلوبين في رفع مستوى التنمية، والاستجابة لمتطلبات الناس والوفاء بحقوقهم . ولأجل دلك، قاما بعدة مبادرات للإصلاح، وتطلب الأمر وجود إرادة داخلية قوية ودعما سياسيا قويا وبناء وتنمية القدرات البشرية في الكيانات الداعمة لمراكز صنع السياسات.

ولأن تحسين نوعية حياة الناس يعزى في جانب كبير منه إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنصف والمطرد[21]، فإن هذا لا يتأتى إلا ببناء وتنمية القدرات البشرية على مستوى إدارة السياسات وفي مجال قطاع الأعمال، وباستطاعة القطاع الخاص في ظل أطر تنظيمية فاعلة، بوجود بيئة قانونية ومؤسسية قوية وفي ظل تنمية القدرات بالقدر الكافي، أن يؤدي دورا بارزا في الرفع من مستوى الانتفاع بحقوق الإنسان عن طريق مشاركته الحقيقية في النمو الاقتصادي.

يبقى الآن، أن هذا الدور أخذ بعدا آخر في إطار الالتزام بحماية حقوق الإنسان، عندما لامس قطاع الأعمال المجال الاجتماعي بالشراكة الفعلية مع الحكومة والمجتمع المدني، واحتكام عمل الشركات إلى مبادئ وقيم أخلاقية، حتى أمكن أن يطلق عليها اصطلاحا "بالشركة المواطنة"[22]. ما أدى إلى تعزيز التنافسية بين قطاعات الأعمال، وبالتالي تقليص نسب البطالة وتوفير فرص العمالة المنتجة، والسلامة المهنية والصحية، والسكن، وتأمين توفير الخدمات الاجتماعية وبالتالي الإسهام الجاد بالتنمية بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في وقت واحد، وهذا ما نتطرق إليه ضمن المطلب الثاني؛ تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وحقوق الإنسان.

ثانيا: القطاع الخاص وحماية حقوق الإنسان..الاحتكام للمسؤولية الاجتماعية

يدعو العديد من المهتمين بأنشطة وأعمال القطاع الخاص والشركات في الوقت الحاضر، إلى ضرورة وضع مدونات جديدة للأخلاقيات الاجتماعية في هذا القطاع، نظرا لما يخلفه من كوارث في ظل الاقتصاد العالمي الحالي.

وقد يعود ذلك أيضا إلى ضرورة لفت الانتباه للتبعات الاجتماعية والاقتصادية التي غالبا ما تؤدي إلى انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، والتي بات من الصعب إخفاء هذه الكوارث، منها ما تعلق بمساوئ الحوادث الصناعية مثل تسرب الغاز من معمل يونيوز كارباید في بوبال بالهند والذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، وشركة إيكسون فالديز التي سكبت 11 بليون برميل من النفط في مضيق الأمير وليام بالاسكا، أو مع حلول عصر البريد الإلكتروني والانترنت، أصبحت المخالفات الأخرى التي ترتكبها الشركات مثل اللجوء إلى عمل الأطفال، وظروف العمل الاستغلالية أكثر شيوعا، ناهيك عن التقارير المتواصلة عن الشركات التي تسيء معاملة السكان الأصليين، وتعمل عن النقل غير شرعي

للنفايات السامة والتخلص منها وتبيع سلعا بالاعتماد على عمل الأطفال ، وتدعم حكومات تنتهك حقوق الإنسان.

ويعترف كينبث بوز المسئول التنفيذي الأول لشركة "شيفرون" بوجود بيئة اقتصادية جديدة، ويقول "عندما تحترمون التنوع، وتساعدون الاقتصاديات على النمو، وتساعدون البيئة والتعليم في البلدان فإنكم تولدون دورة من الرفاه" ويضيف"لم تكن هذه ا لمناقشة لمطرح في السنوات الماضية، فالأمر جديد.[23] "

فحقوق الإنسان إذن تضع مؤسسات القطاع الخاص في دائرة الإحساس والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في ممارستها لأنشطتها، وان هذا لا يتعارض مع تحقيق أرباح جيدة، فالأمر هنا لا يخلو من كونه سعي حثيث نحو أنسنة العولمة. لذلك نتطرق هنا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ثم بيان المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأخيرا، أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على حقوق الإنسان.

ثانيا: 1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

المسؤولية الا جتماعية للقطاع الخاص تعرف بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها شركات ومؤسسات القطاع الخاص لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار، واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة، والعمليات والأنشطة داخل الشركة، وبشفافية ومحاسبة يتم تطبيق أحسن الممارسات، ونلخصها بالدور الهام للقطاع الخاص في التنمية المستدامة، ولها العديد من التسميات مثل المسؤولية التشاركية، المشاركة الأخلاقية، المواطنة التشاركية[24].

ويعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام بالتنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد[25].

وقد اظهر التطبيق العملي لتجارب الخصخصة، أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات، هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات، كما أظهرت تجارب الخصخصة أيضا، أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليست عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر قضية محورية خاصة بالنسبة للشركات التجارية التي تحقق أرباحا كبيرة في هذا المجتمع، والتي تمارس نشاطاتها التجارية فيه، وعليها أن تؤمن بمبدأ التوازن من خلال تحقيق مبدأ الشفافية، وتطوير العلاقة مع المساهمين، وتوفير بيئة صحية للعاملين، وتطوير برامج القدرات البشرية، وإصدار البيانات الموثوقة حول المنتجات، وتطبيق نظام التظلم للعاملين، واستنادا إلى منظمة "تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية" وهي منظمة تجارية تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها، وتعمل من اجل النهوض بالقيم الاجتماعية، تبين الدراسات أن الشركات التي يوجد بها مثل هذا التوازن – التوازن بين الإدارة، اليد العاملة والعملاء - حققت معدلات نمو، ومعدلات لتوليد العمالة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف، وثمانية أضعاف على التوالي[26].

ولا تقف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات ومبادئ للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات، ومن ذلك الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في مجالات فرص العمل اللائق، والأجر المناسب، وتامين بعض الخدمات الاجتماعية من قبيل التعليم والصحة و السكن وغيرها، وحماية البيئة وتجنب الأضرار بها.

وتتأكد اليوم وجهة نظر مفادها، أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص، بعدما تأكد عجز الحكومات المفردة عن مواجهة الفساد، وتطبيق حقوق الإنسان[27]. لذلك فان المؤسسات الاقتصادية الكبرى الخاصة تحتاج إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية، وهذا يعني أن الأخلاق هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وبعد تجارب عديدة ومريرة مع قضايا مثل التلوث البيئي الناتج عن أنشطة وأخطاء وتجاوزات بعض الشركات، مثل الكوارث التي أدت إلى مقتل العديد من العمال والناس، وتسرب الغاز والنفط في الجو والبحار، وتقليص نسب الغابات والمناطق الخضراء وأثر ذلك على مجالات البيئة والصحة والغذاء، فقد بادرت الكثير من الشركات والمنظمات والفرق التجارية والصناعية إلى إعداد مجموعات من القواعد والمبادئ التي تنظم عمل هذه الشركات، وتراقب أدائها، وتطور إجراءات وتقنيات السلامة البيئية.

ثانيا: 2- المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية

لقد أدى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام 1995 إلى اتفاق يركز بصفة هامة، على الوفاء باحتياجات الأفراد في عالم يتجه صوب العولمة، وتشمل هذه الاحتياجات، احتياجات الناس من دخل وعمل، وإدراك بعدم تهميشهم مستقبلا. كما شدد هذا المؤتمر على مسائل النمو الاقتصادي والتجارة وتوليد العمالة، لكنه لم يشدد على الدور والمسؤوليات الحالية

للقطاع الخاص. لذلك كانت من بين المقترحات المقدمة للدورة الاستثنائية، توصية بأن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات، بصفتها من المواضيع ذات الأولوية عام 2002[28].

غير أن ثمة صعوبة متأصلة ينطوي عليها إنفاذ ميثاق عالمي للقطاع الخاص بشأن المسؤولية الاجتماعية، ونتيجة لذلك كانت هناك مناقشات جادة حول ما إذا كان بإمكان الشركات أن تنضم إلى مدونات سلوك طوعية، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى قوانين وتنظيمات ملزمة. ولأجل ذلك، بذلت جهود كبيرة، من جانب القطاع الخاص، والمجموعات المدافعة عن الصالح العام، ومن جانب المنظمات الإقليمية، وبعض البلدان من أجل ملئ الفراغ التنظيمي الذي ولدته العولمة.

وفي هذا السياق، انعقد في فيفري 1999 بسويسرا المنتدى العالمي في دافوس، واقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة – كوفي عنان- الميثاق العالمي لقطاع الأعمال التجارية، والذي وضع مسئولي القطاع الخاص أمام التحدي المتمثل في دعم وتعزيز حقوق الإنسان والأخذ بمعايير لائقة بشأن إدارة أعمالهم وأنشطتهم التجارية[29]. كما تم إدراج مسألة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي انعقد في جنيف في الفترة من 26 إلى 30 جويلية 2000[30].

وخلال هذه الدورة، تم لأول مرة إصدار تقرير عن المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، من قبل الأمين الأممي السابق –كوفي عنان- و الذي قال بهذا الصدد: " بإمكانكم استخدام هذه القيم العالمية، باعتبارها الوشيجة التي تربط شركاتكم العالمية لأنها القيم التي سيقر بها جميع الناس في أنحاء العالم باعتبارها قيمهم أنفسهم".

والمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية التي تتسم بالوضوح والدقة، والمستمدة من الاتفاقيات المعترف بها عالميا بشأن حقوق الإنسان، والعمالة و البيئة، إنما تستهدف إضفاء صفة المواطنة الصالحة على شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

والحقيقة أن هذه المبادئ التي وضعت في شكل "ميثاق عالمي" لا تشكل برنامجا أو عملية تستلزم التصديق عليها أو وثيقة مفتوحة للاكتتاب، إنما مبادرة طوعية ومحاولة لتعزيز الالتزام بالأسواق المفتوحة، وفي الوقت نفسه تفي بالاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للناس. وقد عبرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن تأييدها لإعداد معايير يمكن تطبيقها على قطاع

الأعمال التجارية لضمان حماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت دافعت عن تفعيل المبادرات الطوعية تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات[31].

ويتكون الميثاق العالمي من تسعة مبادئ مستمدة من وثائق مقبولة عالميا، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان ريو دي جانير الصادر عن مؤتمر قمة الأرض المنعقد عام 1992.

وهذه المبادئ التوجيهية التي تعلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي[32]:

المبدأ رقم 1- تأييدا واحترام حقوق الإنسان العالمية في نطاق تأثيرهم وقوتهم.

المبدأ رقم **2-** أن يحرصوا على أن تكون شركاتهم بعيدة وغير متورطة في الممارسات الخاطئة لحقوق الإنسان.

المبدأ رقم **3-** حرية الجمعيات و الحق في النقاشات الجماعية، الحريات السياسية.

المبدأ رقم **4-** الحد من كل أشكال العمالة الإجبارية.

المبدأ رقم **5-** القضاء على عمالة الأطفال.

المبدأ رقم **6-** الحد من التفرقة في التوظيف.

المبدأ رقم **7-** تأييد الطرق الوقائية لمعالجة المشاكل البيئية.

المبدأ رقم **8-** اخذ المبادرات للتوعية بالبيئة ومسؤولياتها.

المبدأ رقم **9-** تشجيع الجهود الهادفة إلى تطوير واستعمال التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة.

ومن جهة أخرى، هناك رابط قوي بين حقوق الإنسان ومصالح القطاع الخاص ورجال الأعمال، فحق التملك، وحق الحماية المتكافئة أمام القانون، وحق الحياة الخاصة، وحرية التنقل جميعها حقوق أساسية لقطاع الأعمال التجارية، وقد قالت ماري روبنسون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أمام ممثلي القطاع الخاص" قد يعتقد بعض قادة قطاع الأعمال والتجارة أن المناخ السياسي والاجتماعي للبلد الذي يمارسون فيه نشاطهم التجاري لا يهمهم في شيء، وان مسألة انتهاكات حقوق الإنسان من عدمها لا تعنيهم، وهو موقف يتسم بقصر النظر ولا يقوم على التجربة، وواصلت تقول: "إن الجزاء عن مراعاة حقوق الإنسان إنما يتمثل في تحقيق مناخ مستقر للقطاع الخاص، وقوة عاملة، يعتد بها[33]". بالنتيجة أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل عائقا أمام تقدم نشاطات القطاع الخاص.

إن مسألة ترقية حقوق الإنسان من جانب إنفاذ المعايير العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، المبادئ التوجيهية، تكاد تكون مسألة نسبية، ذلك أن مجتمع قطاع الأعمال التجارية غير متجانس، ولا يمكن لأية منظمة أن تدعي أنها تمثل هذا القطاع غير أن هناك من يرى أن أفضل طريقة

لضمان تقدم الممارسات الجيدة للقطاع الخاص بشأن حقوق الإنسان هو ضمان استمرار عملية العولمة، فالنمو الاقتصادي القوي، وتوسيع التجارة والاستثمار، سيمنحان الميثاق العالمي الذي اقترحه الأمين العام الأسبق كوفي عنان، فرصة حقيقية لتحسين حالة حقوق الإنسان، وقواعد العمل والتقدم البيئي في أنحاء العالم، فكلما زادت عولمة أنشطة الأعمال التجارية والأسواق، تيسر انتشار الممارسات التي تتبعها الشركات وستسهر المنافسة على ذلك.

ثانيا: 3- اثر المسؤولية الاجتماعية على حقوق الإنسان

إن الالتزام بالمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية، يضع رجال الأعمال والشركات الخاصة أمام التحدي الحقيقي المتمثل في دعم وترقية حقوق الإنسان، والأخذ بمبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون بشأن إدارة أنشطتهم وأعمالهم. ويعترف بيتر وويك، نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية للتمويل وأحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، بوجود صلة مباشرة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم وترقية حقوق الإنسان[34]، فهي تعزز الالتزام بالأسواق المفتوحة وزيادة التنافسية لتحسين مخرجات العمل التجاري، وأيضا تعمل على ضمان الوفاء بمتطلبات الناس الاجتماعية والاقتصادية من عمل وتعليم وصحة وسكن وغيرها.

أولا: زيادة التنافسية:

يقول البروفيسور"مايكل بروثر" في تقرير التنافسية الدولي[35]، بأن الشركات الناجحة بحاجة إلى مجتمع صحي، والمجتمع الصحي بحاجة إلى شركات ناجحة، أو بشكل أعم أن البيئة التنافسية الناجحة تحتاج إلى شركات ناجحة والعكس صحيح.

لقد أكدت الدراسات على أن هناك ارتباطا طرديا بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتعزيز القدرات التنافسية. فالتوجه لمشاريع المسئولية الاجتماعية للشركات يسهم في رفع مستوى المجتمع والنمو الاقتصادي الذي يعد حافزا أمام تقدم حقوق الإنسان.

تؤثر المسئولية الاجتماعية على التنافسية، كونها تؤدي إلى تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات وسمعتها ، وزيادة المبيعات، وإخلاص العملاء وزيادة الإنتاجية والنوعية، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية بين قطاعات الأعمال ومختلف شركات القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار تعرف التنافسية الاقتصادية على أنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق، مما يعني نجاحا مستمرا على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة"[36]. فالشركات الخاصة التي تملك قدرات تنافسية عالية قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى - وكما أشارت

تقارير دولية- أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالتالي ما يجب إدراكه، هو أن تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يجعل من التنافسية نموذجا استرشاديا جديدا للتنمية، ولمستوى التقدم في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: توفير فرص العمالة المنتجة:

لقد أكدت الأمم المتحدة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في الفترة بين 6 و 12 مارس 1995 على دور العمالة المنتجة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية.

وأضحى مفهوم العمل اللائق جزءا من مصطلحات العمل وتحليلات العمالة منذ أن اعتمدته منظمة العمل الدولية عام 1999، وينبغي للعمل اللائق الذي يؤديه أي شخص أن يكون مرضيا، أي أن يزيد من النماء الشخصي وان يسهم في رفاه المجتمع، كما في رفاه الشخص وأسرته، فالمجتمع الملتزم بتعزيز العمل اللائق هو مجتمع يعيش فيه الأشخاص في ضل ظروف من الأمن الاقتصادي ومن تكافؤ الفرص الجيدة المتاحة لتطوير كفاءتهم، واستخدامها استخداما مأمونا، مع توسيع نطاق مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[37].

والحق في العمل ليس حقا منفردا أو أحادي الأبعاد، إنما يتضمن عددا من الحقوق المختلفة والمتناغمة فيما بينها، فهو حق مركب من عناصر ثلاث هي: الحصول على العمل، حرية اختيار العمل وتحريم العمل الجبري، والأمان أو عدم جواز الفصل التعسفي[38]. وهذا الحق يساهم من الناحية العملية بالحفاظ على كرامة الأفراد المتأصلة فيهم، فهو يوفر لهم عنصرا أساسيا من العناصر اللازمة لصيانة كرامتهم واحترامها، فالأجر الذي يتقاضاه الإنسان لقاء عمله، له دور مهم في ضمان حد ملائم من العيش اللائق و المناسب.

ولا يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الدول بتوفير عمل لكل شخص، فالتزام الدول في هذا المجال هو التزام يبذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يعترف بحق كل شخص" في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحريته". ومن ثم فان الدول ملتزمة باتخاذ الوسائل و التدابير اللازمة كي يتمتع الأفراد بهذا الحق، فالتزامها بتحقيق الحق في العمل هو التزام تدريجي.

وفي إطار الوسائل و التدابير الواجب اتخاذها، فان الحكم الراشد يلزم الدولة بإقامة شراكات فعلية وحقيقية مع القطاع الخاص لوضع هذا الحق موضع التنفيذ.

فالدور الاجتماعي للقطاع الخاص هو أيضا استثمار يعود عليه بالربح، ومن جهة أخرى، فهو يعزز التنمية الاقتصادية بكونها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف إلى التنمية المجتمعية والمشاركة في العمل العام.

إن القطاع الخاص بشركاته، يمكن أن يفتح فرصا كثيرة للعمل، وان يمتص معدلات البطالة في الدولة[39]. كما أن معظم الدول تسلم بان القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لفرص العمالة المنتجة.

غير أن ما يضيفه الالتزام بالمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. هو الحد من استغلال الشركات الخاصة للعامل، والحد من كل أشكال العمالة الجبرية، مع تمكين العامل من ظروف عمل ملائمة وبيئة صحية واجر مناسب[40]. ومن أهم شروط العمل اللائقة والمنصفة والمرضية هي ظروف العمل ذاته، من صحة وتدابير الأمان داخل المنشاة العمالية وتحديد معقول لساعات العمل وتحديد لإجازات دورية مأجورة، كذلك الحق في الأجر اللائق والمكافآت وفي العطل والإجازات مدفوعة الأجر[41].

كما يجب أن يوفر القطاع الخاص في هذا الإطار برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ بسياسات وتقنيات من شانها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وعمالة كاملة ومنتجة.

ثالثا: تأمين الخدمات الاجتماعية:

تؤكد نتائج الدراسات بوجود علاقة ايجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وان نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ليس هذا فحسب، بل أكدت هذه الدراسات أن التأثير الايجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف. وهذا يؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بتحقيق النمو الاقتصادي وإدامة التنمية في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص في تنمية المجتمع.

فالالتزام بحماية حقوق الإنسان ومن خلال تفعيل نشاط القطاع الخاص، فإنه يهدف إلى زيادة استثمارات الشركات الخاصة لتحقيق النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى الدخل الفردي والحد من الفقر، ومن ثم تحسين مستوى معيشة السكان وتوفير البيئة الملائمة التي تساعد على إحراز تقدم في حقوق الإنسان، فالنمو الذي يحصل بالنسبة للدخل الفردي قد يؤدي بشكل كبير إلى انخفاض مطرد للفقر وتحسين مستوى المعيشة والرفاه الإنساني، مثلما يوضحه الجدول التالي وفق ما جاء به تقرير التنمية العالمي لعام 2014، واخترنا منه عينة

عشوائية لبعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) والنامية (الجزائر، تونس والمملكة العربية السعودية)، كما هو موضح أدناه:

النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011	تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدل الفقر(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا) (2007- 2013)
الولايات المتحدة الأمريكية	15,965,5	50,859	56
فرنسا	2,369,9	36,074	78
الجزائر	491,7	12,779	66
تونس	114,4	10,612	54
المملكة العربية السعودية	1,436,8	50,791	72

UNDP, Human Development Report- 2014 Source:

إن الجدول أعلاه يقدم رسالة واضحة، هي أن النمو الاقتصادي حيوي لزيادة نمو الدخل الفردي، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر[42]. غير أن هذا الرابط بعيد عن كونه تلقائيا، فلم يتحسن مستوى المعيشة والشعور بالرفاه والرضا من جانب الأفراد في أمريكا مثلا وحتى في السعودية رغم وجود نمو اقتصادي. ووجه الأهمية هنا في طرح قضية النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي، أننا أمام هذه المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص، و الدور الحيوي له في إطار حماية حقوق الإنسان، فان زيادة الاستثمارات الخاصة لامست حتى الناحية الاجتماعية، عندما نلاحظ توجه رجال الأعمال والشركات الخاصة صوب تخفيف المعانات عن كاهل المجتمع، وإعادة النظر في مسؤولياتهم الاجتماعية، بعيدا عن النظرة التسويقية. بإمكان القطاع الخاص، أن يوفر للمواطنين العديد من الخدمات الاجتماعية بفعالية خصوصا في الدول الفقيرة التي ربما تفتقر للموارد الحكومية أو بسبب النوعية المتدنية لتوفير هذه الخدمات.

وفي هذا السياق، يفرض الالتزام بحماية حقوق الإنسان والاحتكام لمبادئ المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص، الشراكة الحقيقية مع القطاع العام - الحكومة – للقيام بدوره في مجال تامين الخدمات الاجتماعية من قبيل الرعاية الصحية، والتعليم والمياه و الصرف الصحي.

خاتمة:

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط المجتمعي بشكل يدفع بصانعي السياسات التنموية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه بشكل يقود إلى ضمان الانتفاع بحقوق الإنسان.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد أدركت منذ البداية أهمية وضرورة التطوير الفكري والعملي لدور القطاع الخاص، في ظل تغيير دور الحكومات لتحقيق تنافسية الدول والمساهمة بشكل فعال في النهوض بالتنمية المجتمعية، وعملت لأجل ذلك، على تطوير قدراتها التنافسية والانتقال تدريجيا من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار. وهو ما أكده البروفيسور "مايكل بورتر" المختص في التنافسية والمعد لتقاريرها. فان الدول النامية مثل الجزائر، لا زالت في بداياتها بشأن إدراك أهمية دعم القطاع الخاص وتفعيل دوره في مجال حقوق الإنسان.

فلقد أثبتت التجربة بأن التدخل الكبير والواسع للدولة النامية في الحياة الاقتصادية له انعكاساته السلبية على مستوى استخدام الموارد المجتمعية، حيث اتصفت بمزيد من الهدر وارتفاع التكاليف، وعلى مستوى توزيع الثروات والمداخيل، فقد ترافق التدخل بتطور أشكال الظلم في التوزيع، وبالتالي

فالتدخل الواسع للدولة مليء بالعيوب فيما يتعلق بالعدالة في التوزيع وإنصاف الناس. لذلك كان لابد من إعادة لتوزيع الأدوار بين القطاعين (العام والخاص)، بما يترك الفرصة للمبادرات الفردية للتحرك والاستثمار قصد تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة ما تزال في هذه الدول في مهدها الأول، وترتبط ارتباطا وثيقا بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية، ولكن هناك الكثير مما يمكن لهذه الشركات القيام به بالشراكة الفعلية مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة قضايا أعمق مثل البطالة، ونقص التعليم والخدمات الصحية وغيرها.

فالدول النامية إذا، وفي إطار التزامها بحماية حقوق الإنسان، مجبرة بان تسعى بكل الطرق إلى تقوية قطاع الأعمال، وتوفير البيئة الداعمة لتفعيل نشاطه، وانتهاج سياسات اقتصادية تجعل من القطاع الخاص قادرا على المشاركة بفاعلية مع الدولة والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وبالبعد الاجتماعي لدوره في التنمية قصد إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان وحمايتها وترقيتها.

وعلى هذا الأساس المتقدم، فإن تطوير القطاع الخاص أصبح يشكل أولوية في غاية الأهمية، ينبغي العمل على تنفيذ استراتيجية كفيلة بدعم وتطوير وتفعيل دور القطاع الخاص ليس فقط في الجانب الاقتصادي الربحي، ولكن أيضا دوره في الجانب الإنساني المجتمعي كما يلي:

- يقع على عاتق الدولة في سياق مواجهة العولمة والتخفيف من آثارها خصوصا في مجال حقوق الإنسان، وإيجاد التوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة، وكذلك تزويد البيئة المحلية بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وبشكل خاص للفئات الأكثر عرضة للحرمان، بأن تنتهج منهجا يوفر لها الحد الأدنى من القدرة على وضع الاستراتجيات المناسبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، وهو أسلوب الحكم الراشد الذي يجعل من القطاع الخاص شريكا أساسيا للدولة إلى جانب المجتمع المدني، في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة.

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص. وتوفير التمويل الكافي لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر محفزا رئيسيا على تطور أداء القطاع الخاص .

- على الدولة إتباع آليات قانونية لتشجيع القطاع الخاص من اجل تبني المسؤولية الاجتماعية، والنهوض بالتنمية المجتمعية، كالتحفيزات الضريبية وشبه الضريبية، ومنح الأولوية في الصفقات بالنسبة للشركات التي تلتزم بتنفيذ برامج تنمية المجتمع.

- ضرورة تبني المجتمع المدني لفكرة المسؤولية الاجتماعية، وتفعيل دوره في هذا المجال كشريك أساسي في برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص من أجل الرفع من مستوى الانتفاع بحقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للحق في العمل، والحق في السكن، والتقليص من حدة الفقر والرفع من مستوى معدل دخل الفرد وغيرها. فمؤسسات المجتمع المدني من شأنها أن تساهم بفعالية في الدفع نحو تبني وتفعيل ممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات في القطاع الخاص الجزائري.

الهوامش:

---

1 انظر في تفصيل ذلك: زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية Gouvernance: قضايا و تطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003، دراسات ومنشورات. ص37.

2 تشير دراسة أعدت حول 159 بلدا من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1990 و 1998 إلى أنه من بين 33 دولة ذات المستوى الضعيف في مقياس التنمية البشرية ، هناك 5 بلدان فقط توصلت إلى معدل نمو متوسط أكبر من 3 % بالنسبة للفرد وفي السنة، أما بالنسبة ل 13 بلدا آخر، كان النمو على العكس سلبي، لهذا فإن التعجيل بالنمو الاقتصادي في هذه البلدان هو أمر أساسي من أجل التقدم نحو تحقيق عالمي لحقوق الإنسان، غير أن النمو وحده لا يكفي، يجب انجاز سياسات تربط بين النمو والحقوق، انظر التقرير:

UNDP, Human Ddevelopment Report 2000, **Human development and human rights**, pp. 82

3 راجع الوثيقة :

OHCHR, **Frequently Asked Questions on Human Rights – Based approach to Development Cooperation**. pp.15

4العناصر المكونة للقطاع الخاص هي الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، انظر التقرير: , UN-OHRLSS & PNUD, **La Gouvernance pour L'avenir.** pp 11

5 راجع الوثيقة :

UNDP, **Reconceptualizing Gouvernance for Sustainable Human Development : Discussion Paper 2** ,

Http : //www. pogar .org /publications /other /undp /gouvernance /reconceptualiziny .dbf - pp.29

6 انظر في تفصيل ذلك: ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995. ص 18.

7 اقتصاد الأوامر يعني أن تسيطر السلطة المركزية على موارد الاقتصاد الوطني ، و تقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ، و الحاجات الأولى بالرعاية ، وفق التخطيط المركزي، فتخصص تلك الموارد للفروع الإنتاجية التي تختارها على نحو مركزي، و يتم ذلك من خلال خطة مركزية إلزامية تفرض على مختلف الوحدات الإنتاجية، و ما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات في الاستثمار، و في شكل الإنتاج، و في الإدارات اليومية للمشروعات و في التوزيع، للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: وصاف سعيدي، **الدور**

الجديد للدولة في ظل العولمة، ص(499-508)، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، مرجع سابق.

8 انظر : حازم الببيلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** ، دار الشروق ، القاهرة 1999.ص (66-74)

9 للمزيد من التفصيل انظر: محي محمد مسعد ، **دور الدولة في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص 40-42

10 للاطلاع على مفهوم الدولة الناظمة ، انظر: Jacques Chevallier, **L'Etat post-moderne**, op:cit, pp 65

11 انظر: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، **مشروع برنامج عمل العقد 2001- 2010 لصالح أقل البلدان نموا**، مرجع سابق، ص 11.

1212 أداء الدول في مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008 ، من الموقع: www.ecoworld.mag.com

13 يُنظر لمؤشر سهولة أداء الأعمال كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على مسيرة التنمية الاقتصادية في دول العالم.

14 انظر التقرير: أحمد صقر عاشور، **تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة الحكم**، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية،ص 16

15 نوعية الأطر التنظيمية هو مؤشر عالمي لإدارة لحكم، يقيس قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح من شأنها تطوير القطاع الخاص وتشجيعه للنهوض بالتنمية، انظر:

W B, Kaufmann.D., A.Kraay. , M.Mastruzzi 2008, **Governance Matters 2008,** www.worldbank.org/wbi/governance/

16 تعني الفعالية: القدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية أو الفردية وهي تتطلب مهارة وحساسية تجاه الأمور المحددة والملموسة التي تشغل بال الناس والاستجابة لها، والقدرة على توضيح هذه الهموم ووضع أهداف لمعالجتها وتنفيذ استراتيجيات تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف، راجع الوثيقة:

UNDP, **Governance for sustainable Human development.** op.cit, pp.34

17 انظر:الدليل العلمي لرصد وتقييم المشاريع، **نظرة عامة على بناء القدرات وتهيئة الظرف الملائمة**، القسم السابع، ص (3-7)

http//www.ifad.org /

18 انظر: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، **مشروع برنامج عمل العقد 2001- 2010 لصالح أقل البلدان نموا**، ص (17-23)

19 نظر:

Peter Woike, **The Role of the Private Sector in Promoting Human Rights**. A work paper presented in Conference on: Human Rights and Development, New York University Law School, 1March 2004

http//ifcln 1 ife.org/ifesct/home nsf/ attachements by title/PW-Human-Rights

20 انظر: مارك هاينز دانيال، **عالم محفوف بالمخاطر- استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب، أدهم شاكر عظيمة ،مكتبة العبيكان ،2002، ص 16.

21 انظر: انظر: إبراهيم غرايبية ، المسؤولية الاجتماعية للشركات، **المبادئ الأخلاقية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية**.

http://74.125.77.132/search?q=cache:mQSy2DFY6n8:www.gov.sy

22 انظر: المرجع نفسه.

23 انظر: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل عالم يتحول إلى العولمة **حث الأعمال التجارية على تحمل مسئوليات جديدة في الاقتصاد العالمي**. مرجع سابق.

24 ا للاطلاع على هذا التعريف ومختلف التعاريف الاخرى، انظر: منى يعقوب هندية ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم مسيرة التنمية في الأردن**، ص (157-165)، ورقة قدمت في الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ، ودورها في ترقية النزاهة و الشفافية في الوطن العربي، المنعقد في عمان بالمملكة الأردنية في ماي 2007، بحوث وأوراق الملتقى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – أعمال المؤتمرات-

25 انظر:

Peter Woike, **The Role of the Private Sector in Promoting Human Rights**. Op;cit,

26 انظر: ابراهيم غرايبة، **المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي**، مرجع سابق.

27 انظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان (1996-2007)، **الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**

http://www2-ohchr.org/arabic/issuses/globaliztion/business/index-htm

28 انظر: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، **حث الأعمال التجارية على تحمل مسئوليات جديدة في الاقتصاد العالمي**.

29 - انظر التقرير:

UN, World Public Sector Report: **Globalization and the State, 2001**. Department of Economies and Social Affairs, New York, 2001, pp.67.

https//www.pogar.org/puplications/other/esa/world-pub-sec-01e, pdf.

30 وخلال هذه الدورة سعت الدول المشاركة للموافقة على مبادرات إضافية تساعد على استئصال الفقر، والنهوض بالعمالة الكاملة، وتعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية، وضمان توفير فرص عادلة للجميع للمشاركة التامة في المجتمع.

31 انظر: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل عالم يتحول إلى العولمة **حث الأعمال التجارية على تحمل مسئوليات جديدة في الاقتصاد العالمي**. مرجع سابق.

32 وقد ركزت مساهمات المفوضية السامية لحقوق الإنسان في موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على ثلاث مجالات:

- تأييد المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- المشاركة الفعالة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

- دعم الأمانة لمبادرة اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشان مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان. أُنظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، **الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق.

33 انظر التقرير:

UN, World Public Sector Report: **Globalization and the State, 2001**, Op.cit, p.68, 69.

34 انظر:

Peter Woike, **The Role of the Private Sector in Promoting Human Rights**. Op;cit,

35 تقرير التنافسية الدولي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مؤسسة تعنى بتحسين الظروف الاقتصادية العالمية من خلال أنشطة عدة أهمها، عقد المؤتمر السنوي في دافوس بمشاركة قادة العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولهذا التقرير أهمية كبيرة لصانعي القرار و المستثمرين على السواء، فهو يساعد متخذي القرارات على معرفة القدرة التنافسية لدولهم ومكانتها الاقتصادية بين دول العالم، كما يقدم للمستثمر الأجنبي أداة مساعدة على اختيار دولة معينة كمكان مفضل لاستثماراته، اعتمادا على نوعية بيئة الأعمال، وسلاسة نظام السوق.

36 انظر: عماد الشيخ داود، **الشفافية و مراقبة الفساد**، مرجع سابق.

37 انظر التقرير: الأمم المتحدة، **تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة** ، ص 2

.dacces. dds.un.org/UNDOC/GEN/ NO7/443/48/pdf2http/www.

38 تنص المادة (1/23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: " لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.

39 سجلت قوة العمل العالمية في الفترة مابين 1996 و 2006 نموا نسبته 16.6% لتصل إلى 2.9 بليون، وهو رقم ممثل نحو ثلثي 4.6 بليون شخص من الفئة العمرية المؤهلة للعمل (التي تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق)، أُنظر: **تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة**، مرجع سابق، ص5.

40 - انظر:

Philippe Malingrey, Droit **de la Santé et de la Sécurité au Travail**, G. Gualino éditeur- EJA, Paris 2003 pp (172 -174).

41 تمنح المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية العامل حقا في شروط عمل منصفة و مرضية. كما قامت منظمة العمل الدولية من خلال توصيات و اتفاقيات العمل التي أعدتها وأصدرتها، بتطوير عدد من الضوابط والمعايير المتعلقة بشروط العمل المرضية، وجعلت من الحد اللائق و المناسب للعيش للعمال ولأسرهم شرطا مسبقا لصالح جميع العمال ولحماية حقوقهم كافة.

42 وقد حسبت دراسات عديدة مرونة الفقر مقابل الدخل المتوسط أي النسبة المئوية للتراجع في معدل الفقر العددي مقابل كل زيادة مقدارها واحد بالمائة في الدخل الفردي، ومن التقديرات، أن معدّلات الفقر تتراجع بمقدار 2% لكل زيادة 1% في متوسط الدخل الفردي لتكون المرونة 2. حول هذا الموضوع أُنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، **أهداف التنمية للألفية**، مرجع سابق.